

الاستشارة في القضاء عند المالكية"المجلس الاستشاري للقاضي عبد  
الحق بن عبد الكريم البكري التواتي(1210هـ) أنموذجاً

ط. د. قاسمي خديجة  
أ. د. جرادي محمد  
جامعة أدرار

يعالج هذا المقال موضوع الاستشارة في القضاء عند المالكية من خلال كتاب "المجلس الاستشاري للقاضي عبد الحق بن عبد الكريم البكري أنموذجاً" وما يعطيه من دلالات حول أهمية القضاء عند المالكية، ومنهجهم المتفرد فيها، إضافة إلى دراسة شخصية القاضي عبد الحق بن عبد الكريم، ومشاركته في الحياة العلمية في الإقليم التواتي، ودوره في تنشيط الحركة الفقهية، من خلال وضعه لمجلسه الاستشاري في القضاء، الذي كان له الفضل في التقريب بين القضاة والفقهاء، والذي أثمر مجموعة من الأجوبة الفقهية تعطي صورة متكاملة عن الإقليم.

This article deals with the issue of consultation in the judiciary at the Maalikis through the "Advisory Council of Judge Abdulhak bin Abdul Karim Bakri model" and gives him the implications of the importance of the judiciary at the Maalikis, their unique approach, in addition to the personal study of the Jurist Abdulhaq ibn Abdulkarim and his contribution in the scientific life in the region and his role in activating the jurisprudential movement, through the establishment of the advisory council in the judiciary, which helped bringing together judges and jurists. This gave birth

to a set of jurisprudential answers that gave a complete image of the region in all its aspects.

#### مقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه الكريم وصلّى الله وسلم على رسولنا المهادي الأمين وعلى آل بيته وصحابته ومن تبعه إلى يوم الدين.  
إن القضاء ركن من أركان الحياة المدنية، فهو يضمن فك النزاعات إذا ما تداخلت حقوق العباد، بالحق أو بالباطل، ولقد عنت المدرسة المغربية من المذهب المالكي بهذا الركن لأهميته، واستثمرت فيه ما جعلها متفوقة عن غيرها من المدارس المالكية، وحتى المذاهب الأخرى، في باب القضاء، ومن أهم أسباب تفوقها في هذا الباب، استحداث خطة الشورى في القضاء، وما تولد عنه من تنظير وتطبيق، وتأليف.

والدارس لتطبيقات خطة الشورى يجدها تمتد من بداية الخلافة الإسلامية في الأندلس، إلى نهايتها، وسيطرة الخلافة الإسلامية العثمانية على دول شمال إفريقيا، ولكنها بما تتميز به لم تختفي تماماً، فنجدها تظهر في بعض المدن، كلما توفرت لها ظروفها ورجالها.

ومن التجارب المتأخرة في مجال الاستشارة في القضاء ننقل لكم تجربة القاضي عبد الحق بن عبد الكريم البكري، في صورة توضح لنا عمق المذهب المالكي في منطقة توات، وتعطينا تصوراً شاملاً عن الحاضرة العلمية للمنطقة.

ومن هذا الطرح يمكننا دراسة موضوع الاستشارة في القضاء عند المالكية"المجلس الاستشاري للقاضي عبد الحق بن عبد الكريم البكري التواتي"ت1210هـ) أنموذجاً من خلال إشكاليه مفهوم الاستشارة، وتطبيقاتها في قضاء منطقة توات؟

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى قسمين، قسم نظري، نظرنا فيه لمعنى الاستشارة، وتاريخ الاستشارة القضائية.

وقسم تطبيقي، درسنا فيه تجربة القاضي عبد الحق بن عبد الكريم في الاستشارة، مبينين دواعي تبنيه لها، وأهم مشاوريه فيها، ومنهج استشارته لهم.

### القسم النظري: الاستشارة في القضاء عند المالكية

#### أولاً: مدخل للاستشارة

#### 1- تعريف الاستشارة

الاستشارة لغةً: طلب المشورة<sup>1</sup>.

وفي الحديث: "كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ"، أي يُومئُ بِالْيَدِ وَالرَّأْسِ<sup>2</sup>.

شاورته في الأمر واستشرته بمعنى واحد. وفلانٌ خيّرٌ شيرٌ أي يصلح للمشاورة. وشاوره مشاورةً وشواراً واستشاره: طلب منه المشورة. وأشار الرجلُ يُشيرُ إشارةً إذا أومأً بيديه. ويُقال: شوّرت إليه بيدي وأشرت إليه أي لوّحت إليه وألحّت أيضاً. وأشار إليه باليد: أومأ، وأشار عليه بالرأي. وأشار يُشير إذا ما وجّه الرأي. ويُقال: فلانٌ جيّد المشورة والمشورة، لعتان. قال الفراء: المشورة أصلها مشورة ثم نُقلت إلى مشورة لخصتها<sup>3</sup>.

والاستشارة في الاصطلاح: هي خطة يعين بموجبها ولي الأمر أو من يقوم مقامه إلى جانب كل قاضٍ من قضاة الحواضر مشاوراً أو أكثر يستشير<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - القاموس المحيط، الفيروزيادي، المطبعة الأميرية، ط2، مصر، 1301هـ، ج1، ص421.

<sup>2</sup> - تاج العروس من جوهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي التراث العربي، الكويت 2001، ج12، ص257.

<sup>3</sup> - لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، مصر، ج4، ص437.

<sup>4</sup> - نظرات في النوازل الفقهية، محمد حجي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المملكة المغربية، 1999م، ص33.

## 2- دليل المشروعية الاستشارة

قال -تعالى-: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ} <sup>1</sup>.

وقال -تعالى-: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} <sup>2</sup>

والأدلة السابقة هي في مشروعية أصل الاستشارة، أما عن مشروعية الاستشارة في القضاء، فهي من باب المصلحة التي تدعو لها الضرورة، في ظل ما سنوضحه من صعوبة توفر شروط القاضي.

### ثانياً: تطبيق الاستشارة في القضاء المالكي

تميز الفقه المالكي بجيويته وقربه من الواقع وملازمته له، مع تفاوت بين مدارسه في ذلك، ومن مظاهر ملازمته للواقع وتأثيره وتأثره به، يبرز معنى الاستشارة في القضاء الذي خرج من رحم المدرسة المغربية من المذهب المالكي، ومن خلال الدراسة نوضح تاريخ هذه الاستشارة، ومميزاتها،

### 1- شروط القاضي:

قبل الحديث عن خطة الشورى نذكر شروط القاضي، فقد تحدثت المالكية عن شروط القاضي، والمتمثلة في: الإسلام فلا يصح من كافر، والحرية، الذكورة، البلوغ، وسلامة السمع والبصر، وأن يكون واحداً، والعدالة والعلم بشروطها التي دارت بين التوسع والتصيق <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، الآية 159.

<sup>2</sup> - سورة آل عمران، الآية 38.

<sup>3</sup> - تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الحكام، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1987م، ج1، صص 26-27.

والشرطين الأخيرين تساهل فيهما المالكية بسبب صعوبة توفرهما، ما يستلزم شعور منصب القضاء، وهو ما لا يمكن لارتباطه بإقامة العدل بين الناس، فنجد الإمام مالك يبرر ذلك في قوله: "لا أراها تجتمع في أحد، فإن اجتمع منها في الرجل حصلتان العلم والورع قدم"<sup>1</sup>. وقال عبد الملك بن حبيب<sup>2</sup>: "فإن لم يكن علم فعقل وورع، فبالعقل يسأل، وبه تحصل خصال الخير كلها، بالورع يعف، وإن طلب العلم وجده إن طلب العقل لم يجده"<sup>3</sup>

## 2- خطة الشورى:

وفي مقابل هذا التساهل في شروط القاضي سن الأندلسيون خطة لتدارك اختلال شرط العلم عند القاضي، تقوم على استشارة القاضي للعلماء، الذين يعينهم الخليفة أو الأمير إلى جانب كل قاض من قضاة الحواضر.

<sup>1</sup> - تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن بن عبد الله النبھاني المالكي، دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان، 1953م، ط5، ص3.

<sup>2</sup> - عبد الملك بن حبيب السلمى القرطبي البيري (ت238هـ) الفقيه الأديب المشاور انتهت إليه رئاسة الأندلس بعد يحيى بن يحيى. أخذ عن المغازي بن قيس، زياد بن عبد الرحمن، بن الماحشون، مطرف، عبد الله بن عبد الحكم، عبد الله بن دينار وأصبع وغيرهم. أخذ عنه ابنه محمد وعبد الله، تقي الدين بن مخلد وابن وضاح المغامي وغيرهم. له الواضحة في الفقه والسنن، كتاب في فضل الصحابة، كتاب في غريب الحديث، كتاب في تفسير الموطأ، كتاب حروب الإسلام، كتاب طبقة الفقهاء والتابعين، كتاب الفرائض وكتاب مكارم الأخلاق. (ترتيب المدارك، ج4، صص122-149، الدياج، ج2، ص ص 08-15، شجرة النور، ج1، ص ص111-112)

<sup>3</sup> - تاريخ قضاة الأندلس، ص3.

ولاقت هاته الخطة قبولاً في أوساط العلماء والحكام لتصل إلى شمال إفريقيا، فقد كان القاضي عياض<sup>1</sup> يرجع في قضائه إلى استشارة شيخيه بن رشد<sup>2</sup> وابن الحاج<sup>3</sup>، ويكاتبهما فيما يعرض عليه من أفضية، وكانت فتاواهما تأتي مؤكدة لرأيه<sup>4</sup>.  
فلاستشارة في القضاء بالنسبة للمدرسة المغربية المالكية، مبحث أساسي في التطبيقات القضائية، وكتب النوازل، والدراسات التي أرخت لها، فنوازل الأحكام التي تعتبر قسم لا بأس به في التأليف الفقهية المالكية، هي نتاج الاستشارة.

<sup>1</sup> - القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (476-544هـ): الإمام القاضي. أخذ عن أبي الحسن سراج، القاضي أبي عبد الله بن عيسى، أبي الحسن شريح بن محمد، ابن رشد وابن الحاج، أبو بكر الطرطوشي، المازري وابن العربي وغيرهم كثير فقد زاد من أجازته عن المائة. أخذ عنه ابنه محمد، ابن غازي، وأبو عبد الله التادلي وغيرهم من العلماء والقضاة. له تأليف المفيدة، منها إكمال المعلم في شرح مسلم، الشفا في التعريف بمحقوق، ومشارك الأنوار تفسير غريب الموطأ والبخاري ومسلم وضبط، كتاب التنبهات المستنبطة على الكتب المدونة، وترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، الأعلام بمحدود قواعد الإسلام، الإمام في ضبط الرواية وتقييد السماع، العيون الستة في أخبار سبته، غنية الكاتب وبغية الطالب في الرسائل، الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد. وله شعر جيد (الديباج، ج2، صص 46-51. شجرة النور، ج1، ص 205)

<sup>2</sup> - أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد: (455 - 520 هـ) الفقيه المرجع في حل المشكلات. أخذ عن ابن رزق وعليه اعتماده، الجياني، أبا عبد الله بن فرج، وجماعة غيرهم، وأجازته أبو العباس العذري. وأخذ عنه ابنه أحمد، القاضي عياض، أبو بكر بن محمد الإشبيلي، وغيرهم، وأجاز ابن بشكوال. له البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، المقدمات لأوائل كتب المدونة، اختصار الكتب المبسوطة من تأليف يحيى بن إسحاق بن يحيى بن يحيى، تهذيبه لكتب الطحاوي في مشكل الآثار وحجب الموارث، وفهرسة وأجزاء كثيرة في فنون من العلم. (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي برهان الدين ابن فرحون، تحقيق محمد الأحدي ابو النور، دار التراث للطبع والنشر، مصر، ج2، ص ص 248-250. شجرة النور، ج1، ص 190)

<sup>3</sup> - القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد: يعرف بابن الحاج(ت529هـ) الإمام الفقيه العالم المشاور أخذ عن محمد بن فرج مولى ابن الطلاع، ابن رزق وغيرهما. أخذ عنه ابنه أحمد، القاضي عياض، محمد بن سعادة وأبو بكر بن ميمون وغيرهم، كان يدور القضاء في وقته بينه وبين أبي الوليد بن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه، له نوازل مشهورة، شرح خطبة صحيح مسلم وكتاب الإيمان والكافي في بيان العلم وفهرسة.

<sup>4</sup> - مذاهب القضاة والحكام، مرجع سبق ذكره، ص13.

### 3- شروط المشاور:

بعد ما ذكرناه من شروط القاضي، واستحداث خطة الاستشارة كجهاز مكمل للقاضي، نذكر شروط المشاور وما يجب أن يتصف به حتى يكون تكملة للقاضي، في إقامة الحق. ونجد القرطبي<sup>1</sup> يُنظر لشروط المشاور من خلال قوله: "الذي ينبغي أن يشاور من أهل العلم العالم النافذ الخير الورع الواثق بنفسه وعلمه، والعالم بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وما مضى من الحكم، العارف باللغة ومعاني الكلام، الموثوق به في دينه والذي يؤمن فيما يشير به ولا يميل إلى الهوى ولا طمع، وإذا كان كذلك ورآه الناس أهلاً ورأى نفسه أهلاً لذلك وجب على القاضي مشاورته، وعليه أن يفتي الناس حينئذ."<sup>2</sup>

فعلى هذا فيمكننا القول أن شروط المشاور هي:

- العلم بالقرآن والسنة والأحكام الفقهية وباللغة ومعاني الكلام- شرط العلم-
- الفطنة والورع، وعدم إتباع الهوى والطمع- شرط العدالة-
- وبهاته الشروط نجد أن شروط العلم التي يُنظر لها في أبواب القضاء من كتب الفقه، توزعت بين القاضي ومشاوريه، وإن لم نقل تحولت لشروط المشاورين.

### 4- تاريخ خطة الشورى في المدرسة المغربية:

نشأت فكرة الشورى في قرطبة خلال القرن الثالث هجري/التاسع الميلادي، وكان المشاور واحدًا، وأقدم من عرف من مشاورين يحيى بن يحيى

<sup>1</sup> - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (671هـ) الفقيه المفسر المحدث. أخذ عن أبي العباس القرطبي وغيره، له تفسير كبير في اثني عشر مجلدًا وهو من أجلّ التفاسير وله شرح الأسماء الحسنى والتذكار في فضل الأذكار، والتذكرة في أحوال الآخرة وله تأليف وتعليق مفيدة. (شجرة النور، ص282).

<sup>2</sup> - أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية 1981م، ج10، ص ص49-50.

الليثي(ت234هـ./848م)<sup>1</sup> وهو من تلاميذ الإمام مالك، ثم تَوَالى تعيين المشاورين في القضاء، فنجد عددهم في قرطبة وحدها في آخر عهد الخلافة وصل إلى 15 مشاوراً<sup>2</sup>.

ولكن سرعان ما غاب التطبيق الفعلي لخطة الشورى بعد سقوط الأندلس، ودخول العثمانيين المغرب الأدنى(تونس) والأوسط(الجزائر) وإعطائهم أهمية أكبر للمذهب الحنفي-مذهب الحكم-

وبفضل هذه الخطة تم إثراء المكتبة الفقهية المالكية بالعديد من التأليف أمتزج بها العلم بالواقع، لثراء هذه المشاورات بالمباحثات الفقهية، والمراجعات؛ سميت بكتب نوازل الأحكام، وقد راج التأليف فيها بعد تضخم كتب الفقه، وتشابك فروعها حتى صار من العسير أن تستخرج منها مباشرة المسائل الجزئية، في حين هذا النوع من التأليف لا تشتمل إلا على المسائل التي حدثت بالفعل، ولا يتناول من المادة الفقهية إلا ما يتعلق بالمسألة المطروحة.<sup>3</sup>

ومن أمثلة التأليف في فتاوى الأحكام نذكر:

-نوازل أبو مطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي(499هـ)؛

- منتخب الأحكام، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المري-ابن أبي زمنين-

(ت399هـ)؛

- الإعلام بنوازل الأحكام، لأبي الأصبع عيسى بن سهل القرطبي(486هـ).

<sup>1</sup> - يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي(234هـ): رئيس علماء الأندلس، سمع الموطأ من شبطون ثم من مالك غير الاعتكاف وروايته أشهر الروايات، وسمع ابن وهب وابن القاسم وابن عيينة ونافعاً القاري والليث بن سعد وغيرهم. وعنه أبناءه عبيد الله وإسحاق ويحيى وابن حبيب والعتبي وابن وغيرهم.

<sup>2</sup> - نظرات في النوازل الفقهية، ص33.

<sup>3</sup> نظرات في النوازل الفقهية، ص57.



القسم الثاني: المجلس الاستشاري للقاضي عبد الحق بن عبد الكريم البكري  
أولاً: القاضي عبد الحق بن عبد الكريم البكري ودواعي إحيائه لسنة الاستشارة  
1- نشأته وحياته العلمية:

هو القاضي عبد الحق بن عبد الكريم بن البكري بن عبد الكريم بن أحمد بن  
أبي محمد بن أحمد بن ميمون بن عمرو بن محمد بن عمرو بن عمار الباز<sup>1</sup>.  
ولم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ ولادته؛ وحتى القرائن التي يمكن أن  
نستند لها في تحديد سنة ولادته،

حظي القاضي عبد الحق بن عبد الكريم بشيوخ أجلاء حازوا السبق في العلم،  
داخل المنطقة وخارجه، ولعله لهذا السبب لم يضطر لمغادرة المنطقة لطلب العلم، كما  
هو حال أجداده في ذلك، كما أنه لم يذكر في تاريخه توجهه لحج البيت، فبهذا فقد  
انحصر شيوخه في أعلام منطقة توات آنذاك، وأهم شيوخه التي أرخ لهم<sup>2</sup>  
والده القاضي عبد الكريم بن البكري: (1096-1684هـ)  
عبد الرحمن بن عمر التنلاي (ولد في العقد الثالث من القرن الحادي عشر-  
1189هـ)

عمر بن محمد بن مصطفى الرقادي الكنتي (ت1157هـ)  
عبد الكريم الحاجب بن محمد الصالح: (ت1195هـ)

ولقد حرص القاضي على تعلم اللغات المستعملة في المنطقة حتى يتسنى له  
الحكم بين المخاصمين المتحدثين بهاته اللغات، فأتقن إلى جانب العربية: الزناتية،

<sup>1</sup> - الكواكب البرية في المناقب البكرية، محمد بن عبد الكريم، خزانة أولاد القاضي، دون رقم، تمنطيط، ص  
45-46. درة الأعلام في أخبار المغرب بعد الإسلام، محمد بن عبد الكريم، مخطوط بخزانة الشيخ سيد احمد  
ديدي، دون رقم، ص 21، ص ص 20-21.

<sup>2</sup> - الكواكب البرية، ص 46. درة الأعلام، ص 21.

التكروية، التارقية والبربرية. وربما اشترى العبد ليعلمه أنواع التكروية، وسئل عن ذلك فقال: "من ولي أمر المسلمين يجب في حقه أكثر من ذلك".<sup>1</sup>

نظراً لانشغال القاضي عبد الحق بن عبد الكريم بالقضاء ومشاكله، فلم يكن له من التلاميذ إلا القليل، وهم:<sup>2</sup>

- ابنه عبد الكريم بن عبد الحق،

- عبد الكريم بن سيدي وعلي: (ت1239هـ)

- الفقيه الطالب العابد بن أحمد.

توفي رحمه الله وهو محرم في صلاة الصبح، يوم الاثنين مهل ذي القعدة الحرام عام عشرة ومائتين وألف<sup>3</sup>،

فنعاه محمد بن عبد الرحمن بن عمر في قوله: "بكت السماء لموت الشيخ سيدي عبد الحق، وحق لها البكاء"<sup>4</sup>

خلف القاضي عبد الحق بن عبد الكريم مؤلفات نجدها مذكورة في ترجمته، ولم نعثر منها إلا على القليل، نذكر منها:<sup>5</sup>

مقيدات في الفقه والنحو؛

كتاب الإحكام والقيود في فتاوى أبي زيد، توجد منه 10 لوحات فقط بخزانة ملوكة، ويظهر من مقدمته أنه كتاب كبير، ضم فتاوى الشيخ عبد الرحمان بن عمر التي اجتمعت عنده في إطار الاستشارة وغيرها.

<sup>1</sup> - درة الأعلام، ص 21.

<sup>2</sup> - الكواكب البرية، ص 46.

<sup>3</sup> - درة الأعلام، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>4</sup> - الكواكب البرية، ص 46.

<sup>5</sup> - درة الأعلام، ص 21.

تأليف صغير في علم الأدب.

تأليف في التصوف، توجد نسخة بخطه بمكتبة أولاد القاضي بتمنيط.

## 2- دواعي تبني عبد الحق بن عبد الكريم البكري لمبدأ الاستشارة

بعد وفاة القاضي عبد الكريم بن البكري، فُرر عبد الحق بن عبد الكريم البكري على قضاء الجماعة عام 1175هـ. بعد أن كان نائباً لوالده على خطة القضاء بداية من 1174هـ<sup>1</sup>.

وخلافاً لما جرت عليه العادة في إقليم توات، اختار القاضي عبد الحق بن عبد الكريم أحياء سنة الاستشارة في القضاء من خلال اتخاذه مستشارين من علماء المنطقة، منفذاً بذلك وصية والده<sup>2</sup>، حيث دعت له لذلك:

- **دواعي علمية:** فالاستشارة في القضاء بالنسبة للمدرسة المغربية المالكية، مبحث أساسي في التطبيقات القضائية، وكتب النوازل، والدراسات التي أرخت لها، فنوازل الأحكام التي تعتبر قسم لا بأس به في التأليف الفقهية المالكية، هي نتاج هته الاستشارة. وقد كان القاضي عياض على جلالته قدره في القضاء والفتوى، كان يرجع في قضاؤه إلى استشارة شيخه بن رشد وابن الحاج، ويكاتبهما فيما يعرض عليه من أفضية، وكانت فتاوهما تأتي مؤكدة لرأيه<sup>3</sup>.

وتتم خطة الشورى، بتعيين الخليفة أو الأمير إلى جانب كل قاض من قضاة الحواضر مشاوراً أو أكثر يستشير به القاضي<sup>4</sup>. ونظراً لغياب الخليفة فقد كانت هذه العملية اختيارية في المنطقة، رغم أن أسباب قيامها كانت قائمة في المنطقة في ذلك

<sup>1</sup> - ينظر الوصية درة الأقلام، ص 21.

<sup>2</sup> - ينظر المعاني فيمن ثبت لدي من علماء الالف الثاني، خزنة أولاد القاضي، تمنيط، أدرار ، بدون رقم، ص19.

<sup>3</sup> - مذاهب الحكام، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>4</sup> - نظرات في النوازل الفقهية، مرجع سبق ذكره، ص33.

الوقت؛ فقد تقرر غياب المجتهد في حاضرة المغرب، فهو أولى في صحرائه، والشورى واجبة على القاضي الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد وقد جاء في المعيار: "أنه لا يقضي إلا بفتوى من يسوغ له الاجتهاد، ويعرف وجه القياس، إن وجد في بلده، وإلا طلبه في غير بلده، فإن قضى فيها برأيه ولا رأي له، أو برأي من لا رأي له، كان حكمه موقوفاً على النظر."<sup>1</sup>

وجاء في الغنية من كلام عبد الرحمن بن عمر " ولا ينبغي للقاضي أن يتوثق برأيه ويترك المشاورة إن المشاورة المستحبة أولى فتأمله، فإني لم أرا نصاً يشفي الغليل، قلت ويمكن الجمع بقول اللخمي الذي نقله صاحب التوضيح أن المقلد لا بد له من المشاورة والمجتهد يمكن أن يقال يستحب له والله تعالى أعلم."<sup>2</sup>

لقد أكد عبد الرحمن بن عمر على وجوب المشاورة في حق قضاة المنطقة، نقلاً عن الشيخ عمر بن عبد القادر، الذي علل بها استحسانه لإعطاء نسخة الحكم للمحكوم عليه في قوله: "وقد كان شيخنا أبي زيد رحمه الله يستحسن الحكم بإعطائها، وتمكين الخصم منها؛ ويعلل ذلك بأن قضاة قطره وزمانه نقلوا على عدم المشاورة الواجبة عليهم."<sup>3</sup>

**دواعي تنفيذية:** والمتمثلة في غياب السلطة التنفيذية التي يوكل إليها الإجماع على تنفيذ أحكام القاضي، فلما كانت سلطة القاضي ونفوذه الاجتماعي في ظل الفتنة<sup>4</sup> هي الضامن الوحيد لتنفيذ الأحكام، عمد القاضي عبد الحق بن عبد الكريم

<sup>1</sup> - المعيار المغرب، مرجع سبق ذكره، ج10، ص ص32-35. نظرات في النوازل الفقهية، مرجع سبق ذكره، ص88.

<sup>2</sup> - غنية المقتصد السائل فيما حل بتوات من القضايا والنوازل، محمد عبد الرحمن البلبالي، مخطوط بخزانة المطارفة، أدرار، الجزائر، بدون رقم ، ، ص625.

<sup>3</sup> - الغنية، مرجع سبق ذكره، ص623.

<sup>4</sup> - وما كان بسبب الفتنة من تفرق كلمة الجماعة التواتية، وتدني سيطرتها على المنطقة.

إلى ضم شخصيات أخرى لها نفوذ اجتماعي، في المنطقة ككل، ليضم نفوذها إلى نفوذه، حتى يضمن تنفيذ الأحكام القضائية، والتخفيف من مظاهر خروج قصور تيمي عن السيطرة القضائية المتمركزة في تمنطيط، وتفادياً للانقسام الذي حصل في قضاء المنطقة بوجود مركزين (تنلان وتمنطيط) في زمن والده القاضي عبد الكريم بن البكري، حين تولى عمر بن عبد القادر التنلاني القضاء ممثلاً بذلك مركز تنلان. اتخذ المستشار الأول من تينيلان؛ عبد الرحمن بن عمر، مع ما له من رصيد علمي واجتماعي في المنطقة ككل. وكذلك الأمر مع قصور زاوية كتنة؛ عندما عين محمد بن العالم الزجاجوي مستشاراً منها.

### ثانياً: أقطاب مجلس الشورى

كان مجلس شورى القاضي عبد الحق بن عبد الكريم قائم على مشورة أربعة أقطاب لم يسمح الوقت بأفضل منهم في صناعة القضاء، على حد قول صاحب جوهرة المعاني<sup>1</sup> وهم:

### 1- الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنلاني (ولد في العقد الثالث من القرن الحادي عشر - ت1189هـ)

العالم الفقيه اللغوي، أخذ عن عمر بن عبد القادر التينيلاني، عبد الرحمن الجنتوري، عمر بن محمد بن المصطفى الرقاد الكنتي، أحمد بن صالح السوفي التكروري، محمد المكي السجلماسي والشيخ محمد بن أب المزمرى، وغيرهم. أخذ عنه محمد بن عبد الرحمن البلبالي، عمر بن عبد الرحمن بن عمر - عمر الأصغر -، وعبد الرحمن بن محمد العالم الزجاجوي، محمد بن مالك القبلاوي، وغيرهم. له الدر المصون في علم كتاب الله المكنون، مختصر السمين في إعراب القرآن، الفهرسة التي ذكر فيها

<sup>1</sup> - جوهرة المعاني، ص20.

شيوخه وإجازاته ورحلاته، مختصر في النوادر. ذكر في الهوامش أماكن تواجد هذه النسخ أو من حققها

ولقد كانت جل مشاوره القاضي عبد الحق مع الشيخ عبد الرحمن بن عمر، كما هو واضح في الغنية البلبالية، التي كانت عمدتها مشاورات القاضي معه، حتى أن القاضي استشاره في من يستشير خلال غياب الشيخ للحج، وقد صرح القاضي بإتباعه في فتواه كيف وهو شيخه في قوله: " فليعلم سيدي أنا أدين الله بسيرتك في الأحكام، أذهب إن ذهبت وأتوقف إن توقفت وأمسك إن أمسكت."<sup>1</sup>

## 2- محمد بن العالم الزجاجي:(ت1212هـ)

الفقيه المشاور، تميز في علم الفرائض، أخذ عن عبد السلام البلبالي، عبد الرحمن بن عمر التتيلاني، وأخذ عنه أخوه عبد الرحمن، وابنه الحسن، وابن أبي مدين التمنطيبي، ومحمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن البلبالي، له مجموعة من المخطوطات منها الوجيز شرح على مختصر خليل، شرح على التلمسانية في علم الفرائض، شرح على منظومة المرشد المعين لابن عاشر، ألفية في غريب القرآن، منظومة في قسمة الانجاس، وهو جامع نوازل أبيه وله فيها آراء متميزة، وله أجوبة متفرقة في الغنية البلبالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - الغنية، ص ص152-153.

<sup>2</sup> - نوازل الزجاجي، محمد الزجاجي، دراسة وتحقيق جراي محمد، أطروحة دكتوراه، إشراف سعاد سطحي، كلية أصول الدين و الشريعة و الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، 2011/2010. ص ص75-92. النبذة، ص ص86-87.

### 3- عبد الكريم الحاجب بن محمد الصالح: (ت1195هـ)

الفقيه الزاهد، عرف بتبحره في العلوم العقلية والنقلية، أخذ العلم عن والده وجده الشيخ سيد البكري، وأخذ عنه ابن عمه القاضي عبد الحق بن عبد الكريم، وابنه محمد بن عبد الكريم.<sup>1</sup>

وكان ثاني أهم شيوخ الشورى الأربعة في مجلس قضاء ابن عمه القاضي عبد الحق بن عبد الكريم فقد سأل القاضي عبد الحق الشيخ عبد الرحمن بن عمر حين عزم على حج بيت الله الحرام عمن يستشيريه ويأخذ برأيه فقال له: ابن عمك عبد الكريم الحاجب، فقال القاضي لابن عمه: "إذا رأيتني ملت عن الحق فلببني بردائي وقل: يا عبد الحق ماذا تصنع؟"<sup>2</sup>

### 4- محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم: (ت1123-)

(1193هـ)

تضلع في العلوم الإسلامية، حتى صار مفتياً ورعاً، أخذ عن القاضي عبد الكريم بن البكري وعن القاضي عمر بن عبد القادر التنيلاني وعن محمد العالم الزجلوي، وأخذ عنه الكثيرون، وكان أحد شيوخ الشورى الأربعة في الأصقاع التواتية وله محاورات ومراجعات مع الشيخ عبد الرحمن بن عمر أسفرت عن وفور علمه وقوة عارضته وذلك مبسوط في كتاب غنية الشورى.

ولقد كان القاضي لا يتردد في استشارة من يظن فيه العلم ولو كان من غير المستشارين الأربعة، فنجده في الغنية ما يدل على ذلك في قول عبد العزيز البلبالي:

<sup>1</sup> - درة الأعلام، مرجع سبق ذكره، ص 18. بكري عبد الحميد، النبذة في تاريخ توات وأعلامها من القرن التاسع

إلى القرن الرابع عشر هجري، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2005، صص 162-163.

<sup>2</sup> - النبذة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

"وأجابه بعد أن شاور السيد أحمد ابن حماد والسيد محمد بن أحمد والسيد محمد عبد المؤمن".<sup>1</sup>

### ثالثاً: منهج الاستشارة

لم يكن لأعضاء المجلس الاستشاري مكان مخصص يجتمعون فيه لمناقشة القضايا فكل واحد من المستشارين يقيم في بلده، وعندما تعرض للقاضي، مسألة تستحق المشاورة، يرسل لأعضاء المجلس نص القضية مكتوباً بخط يده، أو خط أعوانه<sup>2</sup> مع أحد أعوانه الموثقين، فيجتهد كل المستشارين رأيه في القضية، ويكتبه مبرراً معللاً، ثم يرسله إلى القاضي عبد الحق الذي يقوم بدوره بقراءتها والمقارنة بينها، أخذ بذلك بنصيحة شيخه ومستشاره الأول في سيرة القضاة، في قوله: "فإن سيرتكم أن يستشيروا من يثقون بعلمه ودينه، فما أشاروا به عليهم نظروا فيه، فما وافق ما ظهر لهم تبعوه، وما خالفه إن تحقق خطأه، وما شكوا فيه أعادوا الشورى، حتى يظهر لهم الحق".<sup>3</sup>

هذا وقد تكون الاستشارة موجهة لعضو واحد في المجلس، فقد درج القاضي عبد الحق بن عبد الكريم على استشارة الشيخ عمر بن عبد الرحمن خاصة، وفي رحلته للحج، استشاره القاضي في من يستشير بعده، فنصحه بابن عمه وهو من مستشاريه، وفيها دليل على أنه كان يقتصر على استشارة بعض مستشاريه، والعديد من مسائل الغنية شاهدة على ذلك، فنجد أن الحوار فيها ثنائي، بين القاضي وعبد الرحمن بن عمر، دون الإشارة إلى رأي غيره في المسألة؛ فلو كان اسنشار غيره، لبرز ذلك، في مناقشاتهم ومراجعاتهم.

<sup>1</sup> - الغنية، مرجع سبق ذكره، ص 629.

<sup>2</sup> - نجده يعلل بعض التقصير في ذكر حيثيات القضية، لمن كتب عنه إماماً. في المسألة 38.

<sup>3</sup> - الغنية، مرجع سبق ذكره، ص 618.



كما أنها قد تخرج عن نطاق مستشاريه المعتادين، ليستشير غيرهم من مفتي المنطقة، خاصة المفتين من المنطقة مصدر القضية، كما في قام فيها صاحبها يريد إبطال صلح باشره عنه أخ له بمقابل، فاستشار فيها لعبد الرحمن بن عمر، مجموعة من علماء زاوية كنتة - أحمد ابن حماد<sup>1</sup> والسيد محمد بن أحمد<sup>2</sup> والسيد محمد بن عبد المؤمن<sup>3-4</sup>

ولم يسجل في النوازل أنه استشار من خارج المنطقة، لعل سبب ذلك أن تعليمه وشيوخه كلهم من المنطقة.

<sup>1</sup> - أحمد ابن حماد فقيه من أهل زاجلو له فتاوى وتعقيبات في نوازل الزجلوي (نوازل الزجلوي، ص146).

<sup>2</sup> - وهو إما محمد بن أحمد المطارفي (ت1211هـ) أو محمد بن أحمد البداوي (ت1208هـ) وكلاهما فقيه، أخذ العلم عن محمد الونقالي، ويرجح أن يكون المطارفي لأنه خلف الونقالي في مجلسه (معجم أعلام توات، ص321-322)

<sup>3</sup> - محمد بن عبد المؤمن: القاضي والمفتي، من زاوية كنتة، من معاصري الزجلوي ، وله فتاوى في نوازل الزجلوي (الدرة الفاخرة، ص19، نوازل الزجلوي، ص206).

<sup>4</sup> - ينظر الغنية، ص222-223.

## الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث الذي حاولنا فيه إلقاء الضوء عن منهج لاستشارة في القضاء عند المالكية، ونموذج عن تطبيقها في إقليم توات، خلصنا إلى بعض النتائج نوجزها في:

أن منهج الاستشارة في القضاء جاء حتى يجبر الخلل الذي يمكن أن يتسرب إلى القضاء من خلال عدم اشتراط العلم والاجتهاد في القاضي، لانعدامه، في جل الحواضر العلمية باعتراف أهل الاختصاص، بفضل خطة القضاء المرفقة بالاستشارة، تميزت المدرسة الفقهية المغربية في الفقه المالكي،

نشاط التأليف في النوازل الفقهية للأعلام والحواضر، كانت شرارته بداية من منهج الاستشارة القضائية،

- انقطاع العمل بخطة الشورى لم يمنع من أراها من القضاة أن يستعين بها ويعتمدها،

- خطة الشورى في إقليم توات سمحت بتنشيط الحياة العلمية في المنطقة، وإبراز أهم علمائها.

- خطة الشورى في منطقة توات لم اعتمد على تعيين الخليفة، أو الأمير، للمستشارين، لفقده في المنطقة، وخصوصيتها مع الحكم والسلطة التنفيذية،

- جاءت خطة الشورى في القضاء في منطقة توات للمحافظة على وحدة القضاء، وضمان التنفيذ الواسع لإحكامه.

## - المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

- 1- الدرة البهية في الشجرة البكرية، خزنة آل البكري، المنيعه ، غرداية ، الجزائر، بدون رقم.
- 2- درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام، محمد بن عبد الكريم، مخطوط بخزانة الشيخ سيد احمد ديدي، دون رقم.
- 3- غنية المقتصد السائل فيما حل بتوات من القضايا والنوزال، محمد عبد الرحمن البلبالي، مخطوط بخزانة المطارقة، أدرار ، الجزائر، بدون رقم.
- 4- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، مصر.
- 5- نظرات في النوازل الفقهية، محمد حججي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المملكة المغربية، 1999م.
- 6- نوازل الزجلوي، محمد الزجلوي، دراسة وتحقيق جرادي محمد، أطروحة دكتوراه، إشراف سعاد سطحي، كلية أصول الدين و الشريعة و الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.
- 7- تاج العروس من جوهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، التراث العربي، الكويت 2001،
- 8- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي برهان الدين ابن فرحون، تحقيق محمد الأحمدى ابو النور، دار التراث للطبع والنشر، مصر.
- 9- الغصن الداني في ترجمة وحياتة الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاي، محمد باي بلعالم، دار الهومة، الجزائر، 2004م.
- 10- القاموس المحيط، الفيروزبادي، المطبعة الأميرية، ط2، مصر ، 1301هـ.

- 11- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، أحمد بن يحيى الونشريسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية 1981م.
- 12- النبذة في تاريخ توات وأعلامها من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر هجري، بكري عبد الحميد، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 13- تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن بن عبد الله النبهازي المالكي، دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان، 1953م، ط5.
- 14- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المغرب.
- 15- جوهرة المعاني فيمن ثبت لدي من علماء الألف الثاني، بن عبد الكريم، خزانة أولاد القاضي، تمنطيط، أدرار، بدون رقم.